

المساهمات الاصلاحية للجزائر في مجال التربية والتعليم

Algeria's reform contributions in the field of education

د.ماني سعادة نادية*

جامعة أحمد زبانه بـغليزان nadia. mani saada@cu-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/18 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/06/23

ملخص:

يمارس المجال التربوي حاليا دورا أساسيا في عملية تطبيع المجتمعات نحو التقدم، وبات يحتل حيزا معتبرا في عالمنا العربي لما يؤديه من أدوار فعالة في تثقيف وتعليم الفرد وتأهيله لاكتساب ملكات جسدية وعقلية، ضمن إطار تنويري يجعل منه قادرا على تحمل مسؤوليته في مختلف مجالات الحياة، وإذا أردنا الحديث عن ما شهدته الجزائر من إصلاحات وتعديلات على مستوى التربية والتعليم، سوف لن نفوت فرصة الحديث عن ما عانتها من مشاكل ومتاعب طيلة مسارها التاريخي التربوي، أي قبل وبعد الاستقلال وهذا بدعوى أنها تريد تحسين مردودها التربوي للتطلع إلى غد أفضل، وعليه ماهي التحديات التي واجهتها الجزائر والاتجاهات التي سلكتها لصناعة عقول تساعد على الانتاج والابتكار المعرفي والعلمي في جميع ميادين الحياة ، وهل وفقت في ذلك ؟

كلمات مفتاحية: التربية، الإصلاح، النظم التربوية، الديمقراطية، التعريب.

Abstract:

The educational field is currently playing a fundamental role in the process of normalizing societies towards progress, and it now occupies a significant place in our Arab world due to its effective roles in educating the individual and society. It suffered from problems and troubles throughout its educational path, that is, before and after independence. Accordingly, what are the challenges Algeria has faced and the directions it has taken to aspire to a better tomorrow, and has it succeeded in that?

Keywords: Education, reform, educational systems, democracy, Arabization.

1. مقدمة:

واجهت المنظومة التربوية تحديات كبيرة بسبب ما عانته الجزائر من أوضاع متأزمة ومزرية، والحديث عن هذه العملية هو حديث عن مرحلتين مختلفتين متعارضتين، تهيّب بنا إحداها أن نعود إلى الفترة الاستعمارية بكل ما تحمله هذه الفترة من قيم ومبادئ دخيلة وغريبة انعكست بالسلب على التعليم والتعلم بالنسبة للفرد الجزائري، وتدعونا المرحلة الثانية أن نستفسر عن ما قامت به الجزائر من إصلاحات وتعديلات لتسوية ما خربه المحتل على مستوى جميع القطاعات بما في ذلك القطاع التربوي. ولبلوغ مراحل متطورة في هذا الأخير، سعت الجزائر جاهدة بفتح المجال أمام تربية جديدة، تحمل في طياتها كل ما يلائم الواقع المعاش، وكل ما يتناسب مع هوية الفرد الجزائري، وذلك باستخدام استراتيجيات ومناهج وأليات جديدة تستطيع بموجها تخطي الماضي الأليم وصناعة جيل ناشئ يستطيع تحمل ثقل الأعباء المحيطة به، ولو أن الأمر ليس بالهين أن نبدأ أي عمل من الصفر وهو حال الجزائر في جميع المجالات، إلا أن العزم والإصرار على إحداث التغيير كان من أولوياتها وأمرًا صارما وفُرت له جميع الطاقات المادية والبشرية. وقبل أن نستقري واقع الجزائر من خلال عرض مراحل تطور النظام التربوي وجب أولاً أن نلقي نظرة على أهم المفاهيم التي لها علاقة بالموضوع.

2. مضامين عن مفهوم التربية والتعليم والإصلاح التربوي:

لقد طرحت مسألة التربية نفسها على الإنسان بشكل جوهري، على أساس أنها عملية واعية مقصودة دائمة، مرتبطة بالتغيير المستمر الذي يعرفه الإنسان في أدواته وأفكاره، وعلى أنها مفهوم متطور تابع لتطور الإنسان المادي والفكري وكذلك عملية تدريب وتنوير تسعى إلى تكوين الإنسان على المستويين المعرفي والأخلاقي. وفي هذا السياق يمكن التذكير بما عرضه المفكرون والفلاسفة في كتاباتهم من نظريات وآراء حول مفهوم التربية وعن أدوارها المتعددة، (محمود الخوالدة، 2003، ص73) وعليه نبدي الحديث بما ركز عليه الرأس الإغريقي الكبير أفلاطون في كتابه الجمهورية، على أن سلامة المجتمع والإنسانية ككل تتوقف على سلامة التربية التي تقدم إلى الأفراد في عدة مراحل من حياتهم، (شوفاليه، 2006، ص42) وأنها بمثابة القانون الأخلاقي لسير الحياة الاجتماعية وأفضل وسيلة للوصول إلى المعرفة الحقة، والتي بلورها في فلسفته المثالية المعروفة بأنها الأسلوب الذي يتم وفقه ترجمة ونقل مختلف القيم الخلقية والفكرية إلى مجالها التطبيقي العملي، من حيث أن هذه القيم هي معرفة الخير والإيمان بالحقيقة المبتدلة في الأفكار كموضوع أوحده للمعرفة الأصلية والتي هي معيار

أفلاطون في التربية. (جواد رضا، 1999، ص59، 58) هذه الرؤية لم تخرج بدورها عن دائرة الإرث الفلسفي العربي الذي حدد التربية في كونها معرفة، وظيفتها تهذيب النفوس من الأخلاق المذمومة والمهلكة وإرشادها إلى الأخلاق المحمودة، وقد شبه الغزالي "التربية بفعل الفلاح الذي ينزع الشوك ويخرج النباتات الأجنبية من الزرع ليحسن نباته ويكمل ريعه"، (كانط ، 2005، ص14) فالتربية عنده هي عملية رعاية وبناء شخصية الطفل بحيث يصبح فردا صالحا في مجتمع صالح متوازن ومتطور قائم على أسس ثابتة تراعي طبيعة الإنسان القائمة على ضرورة التوازن بين متطلبات الجسد والروح إلى جانب الدنيا والآخرة، ومن أجل ذلك يرى أنه لا بد للتلميذ من معلم يأخذ بيده ويرشده إلى الحق والخير، فيقول: "فاعلم أنه ينبغي للسالك شيخ مرشد يخرج الأخلاق السيئة منه بتربيته ويجعل مكانها خلقا حسنا" (سليمان، 1924، ص35) ولا شك أن هذا الطرح ليس بالجديد على الفكر الفلسفي سواء الغربي أو العربي بل إن معظم المتحدثين عن المسائل التربوية بداية بأفلاطون مروراً بالفارابي والغزالي وصولاً إلى فلاسفة عصر الأنوار نجدهم عرضوا وبإطناب كل ما له علاقة بالتربية والتعليم، وهوما يستوفيه كانط بالنقاش والنقد في مؤلفه "تأملات في التربية"؛ على أن الإنسان ينتقل عبر التربية من المرحلة الطبيعية التي يتسم فيها بالوحشية والانفعال الغير مقيد، نحو تحقيق الانسانية في ذاته فالإنسان لا يستطيع أن يصبح انسانا حقا إلا بالتربية. (كانط ، 2005) وهذا ما يقودنا إلى فهم طموحات كانط التربوية والتي تسعى إلى تغيير أوضاع التعليم في عصره وإحداث انقلاب يتجاوز الطرح الاعتيادي لمسائل مهمة كهذه. كما تتضح أهمية التربية في العصر الحديث بشكل خاص ، حيث أضافت نظريات وفلسفات كل من جون جاك روسو، و جون لوك، في التربية الكثير للاتجاهات الفكرية وللآراء التربوية، فعن جون جاك روسو أكد في كتابه "إميل" على ضرورة الاهتمام بمراحل تربية الطفل وعلى أن نركز في كل مرحلة وبشكل خاص على كيفية غرس وتلقين القيم الخلقية في نفسيته عن طريق الخبرة والتجربة لا عن طريق الوعظ والإرشاد. أما التربية عند "جون لوك" فجاءت متماشية مع الطابع التجريبي الإنجليزي، فهي تقوم "على تدريب القوى الموجودة عند الفرد وتساعده على أدائه لأعماله وتمثل القوى في الحفظ والإدراك والتذكر." (كريستون، 2003، ص23) بالإضافة إلى القوى الجسمانية المتنوعة، وتأخذ الطريقة التي تتم بها العملية اسم "الترويض" (كريستون، 2003 ، ص39) هذا عن التربية ومضامينها من وجهات نظر غربية مختلفة، أما عن التعليم الذي يعتبر جزء من التربية باعتبارها أشمل وأعم من أن تحصر في معرفة أو تقنية أو مهارة أو علم معين فإن التعليم الذي يعتبر مكمل لها يُعنى بترسيخ التربية ومبادئها منهاجاً ومحتوى وفكراً ثم تطبيقاً، كما يُمثل إحدى طرق التدريس التي

تخلق نوع من التفاعل بين المعلم والمتعلمين لإيصال معلومات وخبرات وتقنيات تساعد على الارتقاء إلى المستوى المطلوب، ولعلّ ما يجب الانتباه إليه وهو أن موضوع التعليم يختلف من حيث المحتوى والمنهج من مجتمع لآخر، ومن مدرس لآخر، وهذا راجع لما يكونه المعلم من وجهات نظر ناتجة عن ما يؤمن به من أفكار لها علاقة بالظروف المحيطة به. ولذلك يجب مناقشة وبحث كل ماله علاقة بالتعليم من مواضيع وكيفية إعداد المعلمين وطرق التدريس وغيرها من الأمور الهامة، هذا لكي نضمن إلى حد كبير توجيه العمل التربوي في ضوء طرق مناسبة وسليمة، وعليه تعتبر العمليات التعليمية المحرك الفعال لعملية التطور الفكري والتنموي لأي مجتمع كان والحديث عنها هو حديث عن منظمات ومؤتمرات عالمية وعربية انعقدت من أجل وضع استراتيجيات وتخطيطات لرفع مستوى التعليم والتعلم وتنشئة الأجيال الصاعدة فكريا، تربويا وخلقيا. ويمكننا أن نستدل هنا بالمجهودات التي قامت بها منظمة اليونسكو (Unesco)) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم فيما يخص تأمينها لفرص التعليم تأميننا كاملا ومتكافئا لجميع الناس، (يونس لهلوب، 2012، ص57) وتعليم الفتيات والمساواة بين الجنسين وتعزيز التعليم باعتباره حقا من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وتحسين نوعية التعليم من خلال تنوع المضامين والأساليب، وتشجيع الحوار في مجال التعليم وتشجيع التداول الحر للأفكار (يونس لهلوب، 2012، ص58) ومع بداية تأسيس الجامعة العربية عام 1945 عملت دول الاعضاء على تطوير أنظمة التعليم وذلك بتحقيق مبدأ إلزامية التعليم على الأقل في مراحله الأولى، ومحو الأمية وتيسير التعليم الثانوي وتنويعه وتمكين ذوي الاستعدادات من التعليم العالي، والعناية بالتعليم الفني. (يونس لهلوب، 2012، ص59) ولا يهمننا في هذا المقال ذكر جميع المنظمات والمعاهدات والمؤتمرات التي عنيت بقضايا التعليم بقدر ما يهمننا توضيح واقع نظام التعليم في الجزائر، وتبيان ما شهدته من تعديل وإصلاح بغية إنعاش وإعادة بناء الخبرة التربوية، ومن هذا المنطلق تبنت الجزائر سياسة الإصلاح ووضعت سلسلة من المخططات للكشف عن الاختلالات والمشكلات الموجودة في القطاع التربوي، كمشكلة التسرب المدرسي المرتفع، عدم تكافؤ الفرص، ضعف النتائج في جميع المستويات التعليمية خاصة في سنوات المتوسطة والثانوية، الاكتظاظ في الأقسام واللجوء إلى نظام الدوامين، نقص الكفاءة المهنية لدى المدرسين، الاعتماد على مجرد طرائق التعليم التقليدية التي تهتم بتلقين المعارف واسترجاعها، التأخر في استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال وهو مشكل حديث إذا ما قورن بالمشاكل الأخرى، وعليه وإذا ما

استعرضنا مراحل تطور النظام التربوي في الجزائر سنجد أن مساره كان مصحوبا بعدة تحديات لعدة عقود من الزمن قبل الاستقلال وبعده وإلى يومنا هذا.

3. لمحة تاريخية عن الواقع التربوي في الجزائر قبل الاستقلال:

إن المتتبع لمراحل تطور النظام التربوي في الجزائر يجده يفترق للتوازن الأساسي في هيكله العام، وهذا راجع للتحديات والصعوبات التي واجهته ، فقد مرت الجزائر بعدد من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انعكست على الجانب الثقافي والتربوي وهذا منذ احتلالها سنة 1830 حتى فترة استقلالها سنة 1962. وطيلة هذه الفترة عرفت الجزائر نظاما تربويا غريبا عن واقعها المعتاد والمعاش، غريبا في لغته ودينه، في ثقافته وفكره، في فلسفته التربوية بجميع جوانبها، والمعروف عنه أنه كان يخدم المستعمر الفرنسي البغيض بمنح الحق في التربية والتعليم لأبناء المحتل دون سواه، لقد سيطرت فرنسا على هواها بممارسة سياسة إقصاء أبناء الجزائر من التعليم، والمعلمين الجزائريين من التدريس، إذ لم يزد عدد التلاميذ الجزائريين المسجلين في التعليم الابتدائي عن 20 000 ألف ما بين سنة 1832 و سنة 1896. (بوعنافة و سلاطينية، ص56) كما تراجع عدد المعلمين من 216 معلم سنة 1882 إلى 69 معلم سنة 1893 وهذا طبعا لضمان منعهم من التفكير الحر السليم حتى لا يقفون في وجه السياسة الفرنسية الدكتاتورية الداعية لمحو الهوية الجزائرية. تبعا لذلك استفحل الجهل وسيطرت الأمية بشكل عام على العقول الجزائرية، ولولا ظاهرة الأولياء والصلحاء وما شغلته من مكانة مميزة كمركز إشعاع علمي وحضاري، وأداة لتشكيل الوعي الثقافي، وتأطير للسلوك التربوي، وفق عقيدة اسلامية صحيحة ثابتة، لما استطاع الشعب الجزائري المحافظة على هويته والتغلب على ما عاشه من تمزق وانفصام داخل مجتمعه، ويكفي دلالة على ذلك ما قامت به الجمعيات الخيرية (نظام الكتاتيب والزوايا) وجمعية العلماء المسلمين من محاربة للغزو الفكري والثقافي، وفي الوقت نفسه المحافظة على مكونات هويات الشعب الجزائري، وهذا ما نادى به عبد الحميد بن باديس في شعاره المعروف والمحفور في قلوب كل الجزائريين، الجزائر وطننا والعربية لغتنا والاسلام ديننا.

ومع بداية ظهور التوجيه المهني بفرنسا سنة 1920، بدء العمل به وامتد أثره إلى التعليم المهني بالجزائر، ومن أجل تأطيره وجعله أكثر أكاديمية ثم إنشاء معهد علم النفس التقني والقياس البيولوجي سنة 1945، أوكل إليه مهمة تكوين مستشاري التوجيه المدرسي والمهني واخصائي الاختبارات "السيكوتقنية". (زروقي، 2008، ص64) ومع جيل الخمسينيات زاد الطلب الاجتماعي على التعليم وعرفت فرنسا نظاما

جديدا يعرف بمخطط "روجي قال" Roger Gal " (بن يريج ، 2010، ص65) وتميز بتقسيم المراحل التعليمية إلى الصفوف الابتدائية، وتنقسم بدورها إلى مدارس خاصة بالحضانة من 4 سنوات إلى 6 سنوات، ومدارس ابتدائية من 7 سنوات إلى 10 سنوات. أما الصفوف الثانوية فتبدأ الدراسة في مرحلتها الأولى من السن 11 إلى 14 سنة أما المرحلة الثانية وتعتبر بكالوريا جزء أول تبدأ من 15 سنة إلى 17 سنة، وعن التعليم في المراحل العليا فهو بدوره ينقسم إلى ثلاث صفوف: الصف الأول من 18 سنة إلى 19 سنة (بكالوريا جزء ثاني)، الصف الثاني من 20 سنة إلى 21 سنة (ليسانس) الصف الثالث من 22 سنة إلى 23 سنة (المدارس الكبرى) (بن يريج، 2010، ص66، 65). طال الجزائر التهميش من هذه الإجراءات الجديدة إذ تجاوزت نسبة الأمية 85%، وتسجيل لفئة ممتدرة ضئيلة جدا أي ما يقل عن 10/1 من مجموع السكان، مع حضيرة هياكل لا تغطي سوى المناطق ذات الكثافة السكانية الأوربية، وتعداد قليل للموظفين المدرسين ما يعادل 2000 مدرس جزائري في مختلف الأطوار. (المدرسة الجزائرية وتحديات الجودة، الاطار الاستراتيجي 2016-2030 السياسة التربوية، 2017، ص18) وبقي الوضع على هذا الحال في الجزائر ولم يعدل النظام التربوي إلا عندما استرجعت السيادة الوطنية في 5 جويلية سنة 1962. وعليه إذا كان سر تخلف الشعب الجزائري يكمن في غياب نظام تربوي يخدم أصوله الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فما موقف الجزائر من نظام فرنسا التربوي بعد رحيلها من الأراضي الجزائرية، وماهي المخططات والاصلاحات التي تبنتها الجزائر لترقية التعليم والنهوض به؟

4. الإصلاحات التربوية التي عرفت الجزائر بعد الاستقلال: عرف المجتمع غداة الاستقلال واقعا مرأ، تمثل في نقص حاد على كافة القطاعات، بما في ذلك القطاع التربوي الذي لم يكن يتوفر على العدد الكافي من المعلمين والمديرين والموجهين التربويين، لإدارة المدارس القليلة التي ورثتها الجزائر عن الاحتلال البائد، و من المراكز التي استأنفت عملها بإمكانيات قليلة الشأن، نجد كل من مركز وهران، والجزائر، وعنابة، (زروقي، 2008، ص65) الأمر الداعي لإرسال بعثات للدول العربية قصد تكوين معلمين أكفاء، وفي سنة 1964/1965 تم فتح مراكز أخرى في كل من تلمسان، قسنطينة، سطيف، وسعيدة. (زروقي، 2008، ص65) وتكملة للعدد المتواضع لمراكز التكوين، أنشأت الجزائر بين عام 1962 وعام 1967 مركز وطني لتكوين المفتشين للمرحلة التعليمية الابتدائية والمتوسطة بالعاصمة، وكذلك المدرسة الوطنية للتعليم التقني بالجراس الخاصة بتكوين المعلمين لمراكز ومعاهد التعليم التقني. هذا ولم تنحصر مشاكل القطاع التربوي في قلة دور تكوين المعلمين ومراكز تدريب

المفتشين، بل واجهت البلاد صعوبة الحصول على العدد الكافي من المعلمين المطلوبين للتدريس نتيجة الذهاب المكثف للمؤطرين الفرنسيين والبالغ عددهم 1700 مؤطر، ومن هنا تقرّر توظيف مباشر للممرنين الذين لا يحملون أي شهادة علمية تؤهلهم للانخراط في سلك التعليم، ومع ما تُمثّله هذه الخطوة من خطورة على مردودية التعليم، إلا أن الجزائر ولوضعها المزرى باشرت بتطبيقها، وفي سنة 1968 أنشأ وزير التربية "أحمد طالب الابراهيمى" لجنة وطنية لإصلاح التعليم، تنظر بعين الاعتبار لمقومات المجتمع الجزائري وخصائصه، فرافقت سياسة الاصلاح هذه، مجموعة من المبادئ الأساسية نصت عليها كل موثيق الثورة الجزائرية وهي كالآتي:

1.4 الديمقراطية: أي ديمقراطية التعليم وتعميمه على طبقات المجتمع كافة وإتاحة الفرص لكل الأفراد، بغض النظر عن الأجناس والألوان وتفاوت الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية، (محمود، 2003، ص268) ومنذ صدور بيان أول نوفمبر سنة 1954، إلى الدستور المعدل سنة 1996، والمصادق عليه سنة 2000 ثم سنة 2001، ثم سنة 2008، جميع هذه النصوص نصت على أن الديمقراطية بصفتها الايديولوجية والسياسية هي الوسيلة الأنجح التي تساعد على ترسيخ وتعزيز القيم التربوية؛ كالحوار والتسامح وحرية التعبير واحترام الآخر، والاصغاء إليه، وكلها قيم من شأنها أن ترتقي بالشعب الجزائري ثقافيا ومعرفيا وحضاريا وتاريخيا، ومع الاصلاحات المقترحة من طرف المعنيين أصبحت تعزى مهمة الحفاظ على الديمقراطية كسلوك وممارسة، إلى المجال التربوي أي إلى الأقسام والمدارس التي تستطيع أن تحافظ على الوعي المؤسس لهكذا مفاهيم.

2.4 التعريب: اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسومية، وإحدى المركبات الأساسية للهوية الوطنية الجزائرية وأحد رموزها، وعلى المنظومة التربوية ومناهجها تثمين اللغة العربية والعمل على إعادة الاعتبار لها وذلك بتعريب التعليم تدريجيا في جميع مراحل كحتمية اجتماعية وسياسية لا رجعة فيها، وبتزويد المتعلم برصيد معرفي لغوي يشمل مختلف أنواع الأدبيات العربية كالرواية والمسرح، والقصة والشعر الحر، والفنون..... إلخ، ولقد سعت الجزائر إلى تعريب السنة الثانية ابتدائي تعريبا كاملا فيما يخص الموسم الدراسي 1967-1969 وتعريب السنة الثالثة ابتدائي بصفة جزئية خلال الموسم الدراسي 1968-1969، ثم المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية في فترة السبعينيات، فالجامعة، ولقد تم التأكيد على عملية التعريب هذه في العديد من الدساتير والنصوص الرسمية، والمواثيق وكلها تحمل

المادة الثالثة التي تنص صراحة على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للجزائر بالإضافة للغة الأمازيغية كلغة وطنية ثانية.

3.4 جزارة التعليم: أي جزارة البرامج والموظفين الإداريين والتربويين وكذلك إطارات التعليم ، والاعتماد على أبناء البلاد من أهل الاختصاص لتحقيق الكفاءة التعليمية وإزالة آثار العناصر الدخيلة الوافدة من المجتمعات والثقافات التي لا تمت بصلة للمجتمع الجزائري، وكذلك جزارة الأنظمة ومناهج التعليم والبعد عن الاستعارة من المجتمعات الأخرى .

لقد أدت هذه المبادئ إلى ارتفاع نسبة المتدربين الذين بلغوا سن الدراسة، إذ قفزت من 20% إبان الدخول المدرسي الأول إلى 70% في نهاية سنة 1976، كما تم تسجيل تطور ملحوظ في نسبة الأقسام المعربة في مقابل الأقسام المزدوجة، وإذا تطرقنا لوضعية التعليم الثانوي في فترة السبعينيات لوجدنا أن عدد التلاميذ المسجلين في الثانويات قفز من 232000 سنة 1970 إلى 420000 سنة 1974، وارتفع عدد المدارس والمتوسطات والثانويات والمعاهد الاسلامية، ووصل العدد الاجمالي سنة 1976 إلى 54 متوسطة و29 ثانوية. وبصدور أمر 35-76 المؤرخ في 16 أفريل 1976 على يد الرئيس الراحل هواري بومدين والمتعلق بالتوجيه المدرسي والمهني وتنظيم التربية والتكوين بالجزائر، تشكل منعطفا هاما في السياسة التربوية الجزائرية، حيث يعتبر هذا الأمر أهم إصلاح شامل طبقته الجزائر على التعليم والتربية مع التأكيد على صلاحية المدرسة الأساسية المحددة بتسع سنوات، والتي كانت هيكلتها تشمل على ثلاثة أطوار، مدة الطورين الأولين 6 سنوات (الابتدائي سابقا) ومدة الطور الثالث 3 سنوات وقد كانت مدته في السابق 4 سنوات (التعليم المتوسط سابقا)، إن الاهتمام والعناية بإعادة إصلاح المنظومة التربوية ضمن ما يعرف بالمدرسة الأساسية هدفه كان في إطار تربية التلاميذ على حب الوطن والعمل من أجله وإعطاء أهمية دائمة للعلاقة التي تجمع بين العلم والعمل من أجل تحقيق الرقي الثقافي، والنمو الاجتماعي والاقتصادي للوطن، ضف إلى هذا ما تضمنه الأمر من تعريب للمواد الدراسية، وتوجيه علمي وتكنولوجي للأنظمة التربوية، والاهتمام بمسألة جزارة المدرسين والمؤطرين، وجعل التعليم مجانيا واجباريا على كل الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و16 سنة. (بن يريج، 2010، ص75) هذا وطبقت أحكام ونصوص أمرية أفريل ابتداء من الموسم الدراسي 1980-1981 وتم تعميم المدرسة الأساسية على جميع ربوع الوطن، والتي سعت الجزائر من خلالها تجاوز

السياسة التعليمية الفرنسية الموروثة ووضع حد لها، ولكن سرعانا ما عرفت هذه الإصلاحات عدة مشاكل وعراقيل خاصة الأزمة والدمار الذي خلفه الإرهاب في سنوات التسعينيات والذي طال جميع القطاعات، ومن أجل هذا تم تكريس إصلاحات جديدة في 9 ماي من سنة 2000، بعد دراستها من طرف اللجنة الوطنية للإصلاح التربوي سنة 2001 والتي كانت تدفعها دواعي مختلفة (سياسية، اقتصادية اجتماعية وتربوية... الخ) وقد تم تطبيق هذه الإصلاحات الجديدة انطلاقا من الموسم الدراسي 2003 / 2004 وهي تنص على تعميم الطور المسمى بالتحضيري على الأطفال البالغين 5 سنوات، وتقليص مدة الطور الابتدائي من 6 سنوات إلى 5 سنوات، أما بالنسبة إلى الطور المتوسط فقد تم تمديد مدته من 3 سنوات إلى 4 سنوات، وتمت إعادة هيكلة التعليم الثانوي إلى جذعين مشتركين الجذع المشترك آداب والجذع المشترك علوم وتكنولوجيا وذلك انطلاقا من الدخول المدرسي 2005-2006. كما عرفت هذه المرحلة جملة من الانجازات؛ كجزارة كل الفاعلين على تحسين المنظومة التربوية ومؤسساتها، تحقيق مستوى عالي من ديمقراطية التعليم وإلزاميته، ارتفاع ملحوظ لعدد المتدربين، وعلى سبيل المثال في الدخول المدرسي لموسم 20015/20016 استقبلت المؤسسات التعليمية الجزائرية أكثر من 8 ملايين تلميذ، 424659 في التربية التحضيرية، 364 109 4 تلميذ في المدارس الابتدائية، 227 666 في المتوسطة، 1 884 336 في الثانوية، (المدرسة الجزائرية وتحديات الجودة، الاطار الاستراتيجي 2016-2030، السياسة التربوية، 2017، ص19) هذا وشهدت الجامعات ارتفاع ملحوظ لعدد الطلبة المسجلين في جميع التخصصات وهو في تزايد مستمر، حيث سجلت الاحصائيات أن المسجلين من سنة 1962 إلى غاية سنة 2002، كان 789 266 طالبا حيث تخرج منهم إلى غاية سنة 2002، 611 271 طالبا وطالبة. أما في سنة 2006-2007 فقد عرفت الجامعة تسجيل 99 745 طالب وطالبة، (مخداني، 2013، ص223)، ارتفاع نسبة الفتيات المتدربات في جميع الاطوار من 37% سنة 1966 إلى 50% ما بين 1994-2000، و 92 % سنة 2008 وهي نسبة مرشحة للارتفاع، ارتفاع عدد المؤسسات المدرسية ومراكز قطاع التكوين إلى 590 مركز سنة 2000، ارتفاع عدد المدرسين إلى 462945 سنة 2003 أي سبعة عشرة مرة مما كان عليه في 1962، نزول نسبة الأمية إلى 15% في 2014 مقابل 85% غداة الاستقلال، الاستفادة من المنح المقررة وزاريا لتحسين مستوى التلميذ ماديا ومعنويا. ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الإصلاح المؤرخ في 9 ماي 2000 يعد الثاني من نوعه بعد إصلاح أممية أفريل 1976 من حيث العمق، غير أن الظروف الجديدة التي فرضت على واقع التربية اليوم، هي غير الظروف التي واجهتها المدرسة الجزائرية

في فترة السبعينيات، أي أن الإصلاح الجديد أملت ظروف مرتبطة أساسا بالمستجدات التي تعيشها البلاد، وهي متعلقة بتحديات راهنة ومعاصرة كالإقتصاد الحر، وتكنولوجيا المعلومات ، والعمولة وغيرها من التحديات التي تؤثر بشكل ملفت للنظر على التعليم والتربية.

5. تطلعات الجزائر نحو منظومة تعليمية معاصرة: يشكل النظام التربوي في أي مجتمع من المجتمعات الحجر الأساسي للتنمية، ذلك لأن الغاية القصوى التي يعمل من أجلها، هو البحث عن طرق مناسبة يُعَلَى بها من شأن بلاده في جميع المجالات، وأحسن ما يمكن القيام به هو توكيل المنظومة التربوية، مسألة الربط بين التعليم والتنمية لأن قضية التنمية لا تطرح بمعزل عن تربية تأطرها، ولا بدون تعليم يعمل على ابداع وخلق تقنيات وطرائق تتجسد فعليا من أفكار في الذهن إلى مشاريع على أرض الواقع . وبما أن شرط التقدم والتطور مرتين بالاهتمام بالتربية والتعليم، فإنه أضحى على الجزائر الاستعداد للخوض في هكذا معارك تنموية. وحينما نتأمل جميع المراحل السابقة الذكر والمتعلقة ببرنامج الجزائر التربوي نجد أنها، تشترك كلها في نقطة واحدة، وهي محاولة تأسيس استراتيجيات تطمح إلى تحقيق الرضى المادي والمعنوي. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما نوع هذا الرضى وما درجة طموحه في سلم العلم والمعرفة خاصة إذا علمنا أننا نعيش مجتمعا رقميا الكترونيا، يركز على معطيات معرفية متطورة ؟

في الحقيقة لا يمكن القول أن الجزائر تحدّت كل الصعاب واستطاعت إصلاح المنظومة التربوية إصلاحا شاملا، لكن هذا لا يمنع من أنها تمكنت من تحقيق بعض الانجازات، والتي يمكن حصرها في ماييلي: ديمقراطية وجزارة التعليم، القضاء على الأمية، محاربة التخلف، تعريب التعليم في الكثير من مستوياته، ارتفاع نسبة المتدربين بنسب كبيرة جدا، تطور ملحوظ للطلبة الجامعيين في جميع التخصصات، الاهتمام بمجال التكوين المهني والتمهين وغيرها من المهام التي انشغلت بها الجهات المعنية. ولكن نجد في المقابل أن السياسات التربوية التي رسمت منذ عقود لا تتناسب مع متطلبات عصر العمولة وعصر مجتمع المعرفة وعليه وأمام الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة التي تصاحب التربية والتعليم لابد من توفّر نظام تربوي يحقق الجودة، ويمنح الفرص للحصول على خبرات ومعارف تلبي الاحتياجات الآنية والمستقبلية لدفع عجلة التنمية الإنسانية الشاملة، وإن كان هذا يعني شيئا فإنه يعني أن قدرة الانسان المعرفية توسعت، وظهرت مصطلحات ومفاهيم جديدة حيز الوجود بفعل استخدام تكنولوجيا الحاسوب، (يفوت و بن عبد العالي، 1996، ص20) كمجتمع المعرفة والسوق الحرة والعمولة وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من المفاهيم، وعليه، لقد ساهمت الثورة التكنولوجية

في تضاعف المعرفة الإنسانية وتراكمها بسرعة رهيبة، كما ساعدت على إسقاط حواجز المسافات والزمن، وفتح كل محابس تدفق المعلومات والمعرفة بكل أشكالها، من خلال شبكة تواصل تحتية وفوقية سلكية ولا سلكية، وربطت كل البشر في دائرة واحدة مغلقة أتاحت لهم التفاعل والتداول وضبط الإيقاع، وأصبح التقدم التكنولوجي هو الحلقة الحاسمة لتحقيق جميع انواع التطورات، وكان من نتيجة ذلك كله أن تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد أساسا على المعرفة العلمية، أو الاقتصاد المعرفي المبني على المعرفة التي تسفر عنها البحوث المدنية والتكنولوجية. وهي المعرفة الجديدة التي تحولت إلى سلعة أو إلى خدمة أو إلى هيكلية أو إلى طريقة إنتاج. وأصبحت قدرة أي دولة تتمثل في رصيدها المعرفي، حيث تقدر المعرفة العلمية والتكنولوجية في بعض الدول بنحو 80 % من اقتصادها. ومعنى ذلك أن أصبح مجتمع المعلومات يرتبط بمفهوم مجتمع التعليم الذي يتيح كل شيء فيه فرصا للفرد ليتعلم ليعرف، ويتعلم ليعلم، ويتعلم ليعيش مع الآخرين، ويتعلم لتحقيق ذاته. وفي ظل هذا التحدي الذي يواجهه الجزائر في مطلع القرن الواحد والعشرين أضحت من المسلمات أن تتوجه نحو التنمية الشاملة والاهتمام بالعنصر البشري من خلال تنمية قدراته ومهاراته وامداده بكافة أنماط المعرفة الأساسية، ليتلاءم مع المعطيات الجديدة وكذلك السعي لاحترام الكفاءات الفردية والجماعية والقوى العاملة المتخصصة بمختلف أنواعها ومستوياتها، لأن المنظومة التربوية الجزائرية هي مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتوفير النوعية الجيدة للموارد البشرية، لكي تستطيع الاندماج في الاقتصاد العالمي والمنظمة العالمية للتجارة. وكذلك الاهتمام بتطوير الأنظمة التربوية والمناهج الدراسية والوسائل والطرق الإدارية بما يتوافق مع المتغيرات والمتطلبات المتجددة. (محسن، 2013، ص 261) وإضافة إلى ذلك توظيف وسيلة الحاسوب في المؤسسات التربوية والتعليمية، للانفتاح على المعارف والخبرات المتطورة، بغية الارتقاء إلى مستوى المعايير الدولية من جهة، ومواجهة مختلف التحديات التي أفرزتها التحولات الجديدة من جهة أخرى. (بن يريج، 2010، ص 198)

وهكذا نخلص من هذا العرض السريع إلى أن طريق الوصول إلى عملية إصلاح المنظومة إصلاحا شاملا هو طريق طويل وشاق، وهذا بالنسبة إلى أي بلد طالته ويلات الحرب، إلا أنه لا بد من عمل كل ما يمكن للبدء في السير فيه، خدمة لمستقبل التربية والتعليم .

قائمة المصادر والمراجع

- 1- المدرسة الجزائرية وتحديات الجودة، الاطار الاستراتيجي 2016-2030 السياسة التربوية، (2017). الجزائر
- 2- الخوالدة محمد محمود. (2003). مقدمة في التربية، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن
- 3- أندري كريستون. (2003). تيارات الفكر الفلسفي في القرون الوسطى إلى القرن الحديث الطبعة الثانية، ترجمة رضا نهاد، منشورات عويدات بيروت.
- 4- إيمانويل كانط . (2005). تأملات في التربية ، ترجمة محمود بن جماعة، تونس، دار محمد علي للنشر.
- 5- توفيق زروقي، (2008)، النظام التربوي في الجزائر-محركات نقدية لواقع التوجيه المدرسي، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية
- 6- جان جاك شوفالييه، (2006) تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد عرب، بيروت، لبنان الطبعة الخامسة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
- 7- سالم يفوت، وعبد السلام بن عبد العالي، (1996)، درس الأبستمولوجيا ونظرية المعرفة الطبعة الثانية، دار الشؤون الثقافية العامة
- 8- علي بوعناقة، و بلقاسم سلاطينية،. (بلا تاريخ). علم الاجتماع التربوي، مدخل ودراسة قضايا المفاهيم، الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع
- 9- علي عطيه محسن، (2013)، المناهج الحديثة وطرائق التدريس، عمان، الأردن، المناهج للنشر والتوزيع
- 10- محمد أحمد سليمان، (1924)، التربية الحديثة، سلسلة الألف
- 11- محمد جواد رضا، (1999)، العرب والتربية والحضارة، ط3، 1999 الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة، العربية
- 12- ناريمان يونس لهلوب، (2012)، السياسات التربوية العربية ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع
- 13- نذير بن ربيع، (2010)، التفاعل بين التعليم والتكوين المهني والعمل المنتج، دراسة تشخيصية تقييمية للمنظومة التربوية في الجزائر من 1962- إلى سنة 2000، الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع
- 14- نسيمة مخداني، (2013)، الجامعة الجزائرية بين الأصالة والمعاصرة، الطبعة الأولى) الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع